إحاطة شفوية

بناء على تقرير مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية / فلسطين

بشأن قائمة المسائل المُتصلة بالتقرير الأوّلي لدولة فلسطين

حول الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مُقدمة خلال جلسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال دورتها الثالثة والثلاثون

(جنيف – 13 آب / أغسطس 2025)

اللجنة الموقرة،

نشكر لكم إتاحة هذه الفرصة لمؤسسة قادر للتنمية المجتمعية في فلسطين، لتقديم رؤيتنا الحقوقية المستقلة والشاملة بشأن جميع المسائل الواردة في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الأوّلي لدولة فلسطين، وذلك استناداً إلى تحليلنا التفصيلي الذي تقدمنا به إليكم.

ونؤكد اعتزازنا العميق بفريقنا الميداني العامل في غزة، الذي واصل عمله الحقوقي تحت القصف والتجويع واستمرار الإبادة الجماعية، من أجل جمع بيانات وشهادات موثوقة ومستندة إلى الأدلة، تغطّي بعمق كافة المسائل المطروحة أمام لجنتكم الموقرة.

اللجنة الموقرة،

في الوقت الذي نُحمّل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري المسؤولية الأساسية عن الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في العصر الحديث في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، حيث تتجلى الإبادة الجماعية والتجويع والتهجير القسري، وما يُصاحبها من **إبادة صامتة وآثار مُضاعفة تطال الأشخاص ذوي الإعاقة**، فإننا في مؤسسة قادر نؤكد، بشجاعة ومسؤولية، أن هذا الواقع الكارثي المُتفاقم لا يُعفي دولة فلسطين من التزاماتها بموجب أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومع الأسف، لم يُسجّل أي تقدم جوهري منذ صدور قائمة المسائل عن لجنتكم الموقرة في **25 نيسان/إبريل 2023.** لذلك، حرصنا في تقريرنا التحليلي المقدم إليكم على معالجة جميع المسائل المطروحة، واقتراح توصيات عملية ومحددة ومكثفة لكل واحدة منها.

ونأمل من دولة فلسطين أن تُقدّم ردوداً مُفصّلة على هذه التوصيات، مقرونة بجداول زمنية واضحة، وآليات تنفيذ فعّالة، وبما يضمن مشاركة حقيقية للمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في **جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والرقابة والمساءلة.**

<u>وفيما يلي أبرز ما ورد في تقريرنا المقدم للجنتكم:</u>

1. لم يتم نشر البروتوكول الاختياري للاتفاقية الذي انضمت إليه دولة فلسطين منذ 10 نيسان 2019 في الجريدة الرسمية، بما يخالف التزاماتها القانونية، ويحرم ضحايا الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في تقديم البلاغات الفردية.

2. لم يتم إقرار مشروع قرار بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2019 منذ ست سنوات، وليس هناك جدول زمني لإقراره، بينما يستمر العمل بقانون رقم (8) سنة 1999 القائم على النهج الإغاثي والطبي دون أي تعديل ودون آليات للتطبيق على الأرض.

3. لم يتم إجراء أي مسح وطني متخصص للأشخاص ذوي الإعاقة منذ العام 2011، ولم تقر حتى الآن استراتيجية وطنية للإعاقة بوصفها قضية عبر قطاعية، رغم الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، وأثرها الكارثي على الأشخاص ذوي الإعاقة.

4. لا يوجد تقدم مُحرَز لدى لجنة مواءمة التشريعات مع المواثيق الدولية التي شكلتها الحكومة في العام 2017 على مستوى مواءمة التشريعات مع أحكام الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بمشروع قرار بقانون حقوق الأشخاص 2019، وتشريعات الأحوال الشخصية، والتشريعات الجزائية، والتشريعات القضائية، وتشريعات العمل والتمكين الاقتصادي، كما ولا توجد أي عضوية للمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في اللجنة، بما يتعارض مع أحكام المادة (4) فقرة (3) من الاتفاقية.

5. أعدت دولة فلسطين مؤخراً مشروع قرار بقانون الأحوال الشخصية لسنة 2025، هذا المشروع الجديد ينطوي على نصوص عديدة تشكل تمييزاً على أساس الجنس والإعاقة؛ لا سيما في الزواج والطلاق والولاية والوصاية والأهلية القانونية، ويُجرّد الأشخاص ذوي الإعاقة وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية من أهليتهم القانونية، ويخلو من الترتيبات التيسيرية ومتطلبات الشمول خلافاً للاتفاقية.

6. لم يتم اتخاذ أية تدابيرتشريعية لتجريم أي شكل من أشكال التمييز على أساس الإعاقة، وفرض عقوبات رادعة عليها، رغم تفشي هذه الممارسات، بما يشمل التمييز المركب القائم على الجنس والإعاقة، الذي يفاقم التهميش والإقصاء، ويقوّض سُبل وآليات الانتصاف الفعالة.

7. لا توجد تدابير فعّالة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ والنزاعات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، رغم الإبادة الجماعية المستمرة وآثارها الكارثية المضاعفة. الأمر الذي يوجب على اللجنة، أيضاً، تفعيل المادة (6) من البروتوكول الاختياري للاتفاقية وتشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الاعاقة.

8. رغم تأكيد اللائحة التنفيذية لسنة 2004 بشأن قانون حقوق المعوقين على التزام دولة فلسطين بوضع أنظمة تكفل الحماية من العنف والاستغلال والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن الحكومة لم تصدر أي نظام بهذا الخصوص حتى الآن.

9. لا يزال التعليم الجامع يواجه تحديات هيكلية مُزمنة، ورغم اعتماد الحكومة سياسة التعليم الجامع منذ 2015 وفي قرار بقانون التربية والتعليم العام 2017 إلا أن الفجوة كبيرة في الممارسة، ومعظم المدارس تفتقر للترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول.

10. رغم إقرار الحكومة نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة عام 2021 إلا أن هناك فشل واضح في تنفيذ معظم أحكامه على الأرض؛ بما يشمل معيار الاستحقاق، والخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية، وتدريب الطواقم الطبية، وتوفير مترجمي لغة إشارة، وإنشاء قاعدة بيانات مُصنفة، وسجل موائم للشكاوى، ولم يتم نشر التقارير التي ينص عليها النظام.

11. جرى نقل برنامج المساعدات النقدية وقاعدة البيانات والمخصصات المالية من وزارة التنمية الاجتماعية إلى المؤسسة الفلسطينية للتمكين الاقتصادي بموجب القرار بقانون رقم (1) لسنة 2019 وتعديلاته، هذا القرار بقانون الذي أخرج الحكومة بالكامل من الإشراف على هذا البرنامج يتعارض مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأحكام الدستور الفلسطيني ومبادئ الحوكمة والشفافية، ويخلو من متطلبات شمول الإعاقة، ويزيد من معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في زمن الإبادة الجماعية.

12. رغم التراجع الكبير في التعاون الدولي لدعم قطاع الإعاقة، ولا سيما منذ بدء العدوان والإبادة الجماعية في قطاع غزة، إلا أن الحكومة تفتقر إلى خطة واضحة لتوجيه الدعم الدولي والموارد بما يتماشى مع أولويات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعانون من آثار كارثية مُضاعفة. كما لا توجد آلية تضمن المشاركة الفعلية للمنظمات التمثيلية للأشخاص ذوي الإعاقة في تحديد الأولويات، وتصميم التدخلات، وتنفيذها، الأمر الذي يُقوّض مبادئ الشفافية والمساءلة، ويُهدّد فعالية الاستجابة.

ختاماً،

بينما نُلقي هذه الإحاطة، في زمن الإبادة الجماعية، داخل قاعةٍ مُكيّفة، يُواصل آلاف الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة الموت بصمت، تحت الأنقاض، بلا طعام، ولا دواء، ولا كراسي متحركة، ولا أمل.

إنّهم لا يطلبون المستحيل، بل أبسط حقوق الإنسان في البقاء، والكرامة، والاعتراف بمعاناتهم، وتحقيق الإنصاف لهم.

حين تُنتهك حياة الناس على هذا النحو، لا يعود الصمت خياراً.

نضع الحقائق أمام لجنتكم الموقرة بمهنية، وبمسؤولية، وبضمير حي، حتى لا يُقال يوماً: **"لقد كنا نعلم، ولم نفعل شيئاً".**

عندما تصمت العدالة، يصير الظلم قانوناً، ويُترك الضحايا وحدهم.

شكراً لكم.